محليات

عبد الله لـ«الوطن»: لا تعارض بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية

وزارة الدولة لشؤون مجلس الشعب صلة الوصل بين المجلس والوزارات

| الوطن

تشكل وزارة الدولة لشؤون مجلس الشعب صلة الوصل بين السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الشعب وبين السلطة التنفيذية متمثلة بوزارات الدولة المختلفة، وتقوم الوزارة بمهام التنسيق الكامل بين عمل السلطتين، فالسلطة التنفيذية تحتاج إلى قوانين ومراسيم لتنظيم وضبط آلية عملها ويعتبر مجلس الشعب هو السلطة التي تقر هذه القوانين والمراسيم، كلمات استهل بها وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله حديثه مع «الوطن» حول طبيعة عمل وزارة الدولة لشؤون مجلس الشعب والآلية المتبعة في عملية التواصل بين أعضاء مجلس الشعب ورئاسة مجلس الوزراء، وكل ما ينتج عن هذا التواصل.

وبيّن عبد الله أن الآلية التي تتبعها الوزارة في عملها تنبع من طبيعة ونوعية المهام المنوطة بعمل الوزارة والتي يمكن تلخيصها، بعدة نقاط، كالحضور والمشاركة في جميع جلسات مجلس الشعب، والقيام بنقل ما يدور فيها من مداولات ومناقشات مهمة إلى الحكومة، ورفع محضر لرئيس مجلس الوزراء يتضمن طلبات أعضاء مجلس الشعب الموجهة إلى الحكومة وتوجيه هذه الطلبات إلى الوزارات المعنية للإجابة عنها ومتابعتها، إضافة إلى دعوة الحكومة لحضور جلسة مجلس الشعب في بداية كل دور تشريعي ونهايته وعند اللزوم.

ويتابع الوزير مضيفاً: كما تتم دعوة الوزير المختص لحضور جلسات مجلس الشعب التي تتعلق بعمل وزارته أو حضور جلسات اللجان التي تناقش فيها مشاريع القوانين المتعلقة بعمل الوزارة، وإحالة تقارير اللجان والتوصيات التي يحيلها رئيس مجلس الشعب إلى الوزارات المختصة عن طريق رئاسة مجلس الوزراء لدراستها وبيان الرأي والإجراءات المتخذة بشأنها تمهيداً لإجابة مجلس الشعب وفق مدد زمنية محددة، إضافة إلى ذلك إحالة الأسئلة الخطية والشكاوى والعرائض التي ترد من مجلس الشعب إلى رئاسة مجلس الوزراء، وذلك إلى الجهات المعنية للإجابة عليها وفق ما نص عليه النظام الداخلي لمجلس الشعب وفق مدد زمنية محددة، ومتابعة طلبات السادة أعضاء مجلس الشعب الموجهة إلى مختلف الوزارات واستلام أجوبة الوزارات وإحالتها إلى مجلس الشعب لإعلام السادة الأعضاء بمضمون تلك الإجابات، وأيضاً متابعة جميع الأمور المتعلقة بمجلس الشعب وفق توجيهات رئيس مجلس الوزراء، ومتابعة طلبات المواطنين المقدمة إلى الوزارة وإحالتها إلى الجهات المعنية.

وبيّن عبد الله أن الآلية المعتمدة من الوزارة للقيام بالمهام المطلوبة تعتمد بشكل أساسي على التنسيق والتواصل المباشر مع أعضاء مجلس الشعب من جهة ومع الجهات الحكومية من جهة أخرى وهذا التواصل يتم عن طريق اللقاءات المباشرة أو عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني والمراسلات المكتبية.

وفيما يخص طبيعة العرائض والشكاوى التي ترد إلى وزارة الدولة لشؤون مجلس الشعب، قال عبد الله: إن القضايا التي تحال إلى الوزارة سواء عن طريق أعضاء مجلس الشعب أو عن طريق مجلس الشعب متنوعة من حيث المواضيع المطروحة، فمنها ما يتعلق بقضايا تخص المواطنين مباشرة وهناك قضايا خدمية تتعلق بالواقع الخدمي في العديد من المناطق وهناك قضايا تتعلق بعمل الجهات الحكومية.

وعن الآلية التي تتبعها الوزارة في علاج الشكاوى والتسهيلات المقدمة من رئاسة مجلس الوزراء، قال عبد الله: نقوم نحن في الوزارة بعد تلقي هذه المواضيع والقضايا المحالة من مجلس الشعب بدراستها ومن ثم إحالتها إلى الجهات الحكومية للمعالجة حسب الاختصاص وبعد أن تتم معالجة هذه القضايا ضمن الجهات المعنية ترد إلينا هذه المعالجات ونحن بدورنا نقوم بإعلام مجلس الشعب والسادة الأعضاء بهذه المعالجات التي تمت على القضايا المطروحة مع الإشارة إلى أن هناك بعض القضايا تحتاج إلى تواصل ومتابعة مع أكثر من جهة حكومية والبعض الآخر يحتاج إلى معالجة من المديريات المعنية في مجلس الوزراء والبعض الآخر يحتاج إلى توجيه أو قرار من رئيس مجلس الوزراء مع الإشارة إلى أن الجهات الحكومية ملزمة وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها بالرد على القضايا المطروحة من مجلس الشعب وذلك خلال فترات زمنية محددة وخاصة المادة ١٣٧ من النظام الداخلي لمجلس الشعب والتي تنص على ما يلي: «على السلطة التنفيذية أن تجيب على السؤال الخطي فور تلاوته أو أن تجيب عليه خطيا خلال شهر على الأكثر من تاريخ إيداعه لديها».

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بموضوع التسهيلات من رئاسة مجلس الوزراء بين عبد الله أن القضية هنا ليست قضية تسهيلات فهناك قضايا تخص المواطنين وقضايا تهم الشأن العام وقضايا تخص عمل الجهات الحكومية وجميع هذه القضايا المطروحة تحتاج إلى متابعة وحلول ولكن وفقاً «للأنظمة والقوانين المعمول بها، فالقضية ليست تسهيلاً وإنما تطبيقاً» للأنظمة والقوانين، وفي هذا النطاق يمكن الحديث عن السرعة في الاستجابة من الحكومة والجهات المعنية للرد على القضايا المطروحة.

> على السلطة التنفيذية الإجابة خطياً خلال شهر عن أسئلة المجلس
>
> من حق مجلس الشعب تشكيل لجان تحقيق في المخالفات

وحول الاجتماعات النوعية التي يعقدها رئيس الحكومة مع أعضاء مجلس الشعب بحسب كل محافظة، قال وزير الدولة: إن اللقاءات بين أعضاء مجلس الشعب والحكومة تتم وبشكل دوري حيث تجتمع الحكومة بكامل أعضائها في مجلس الشعب في بداية ونهاية كل دورة لمجلس الشعب.

وبالنسبة إلى لقاءات رئيس الحكومة مع أعضاء مجلس الشعب ممثلي المحافظات فهذا الأمر يأتي ضمن التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للوقوف على الواقعين الخدمي والتنموي في جميع المحافظات وآليات العمل والارتقاء بها في مختلف القطاعات والاطلاع على هموم المواطنين المعيشية والخدمية والمعالجة الفورية لكل مظاهر الخلل والروتين وذلك للتخفيف من آثار الحرب الاقتصادية والحصار الاقتصادي الجائر، مضيفاً: وسوف تستمر هذه اللقاءات مع أعضاء مجلس الشعب حسب محافظاتهم للاطلاع على الواقع الخدمي والاقتصادي والأمور التي تهم المواطن للارتقاء بها نحو الأفضل».

وتقييمنا لهذه الخطوة فهي خطوة متقدمة ومن شأنها أن تنعكس بشكل إيجابي على المواطن وتصب في خدمته وقد كان تقييم الأعضاء لهذه اللقاءات إيجابياً، إذ تجري بشكل فوري معالجة الكثير من القضايا من رئيس الحكومة ويتابع بعضها الآخر مع الوزارات المعنية ومن ثم إعلام أعضاء مجلس الشعب بالنتائج والحلول.

وحول كيفية التكامل بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية على الرغم من الاختلاف في جوهر مهامهما، قال: «إن دستور الجمهورية العربية السورية ينص على مبدأ فصل السلطات، فالسلطة التنفيذية مهامها واختصاصاتها محددة بالدستور» وأيضاً السلطة التشريعية لها مهام واختصاصات ينص عليها الدستور، فلا يمكن للسلطة التشريعية أن تقوم بمهامها وممارسة اختصاصها بمفردها، كما لا يمكن للسلطة التنفيذية أن تقوم بمهامها بمفردها بعيداً «عن السلطة التشريعية، فكلا السلطتين تكملان بعضهما البعض فالموضوع ليس مزاجياً» أو وجهة نظر، فعلى سبيل المثال: السلطة التنفيذية تقوم بإعداد مشاريع القوانين وترسلها إلى السلطة التشريعية (مجلس الشعب) لدراستها وإبداء الملاحظات عليها وللسلطة التشريعية أيضاً الحق في تغيير أو تعديل مشاريع هذه القوانين، ومن ثم إقراراها تحت قبة مجلس الشعب، كما يحق لعشرة من أعضاء مجلس الشعب أن يتقدموا بمشروع قانون مع أسبابه الموجبة وإرساله إلى مجلس الوزراء لدراسته من الحكومة وإبداء الملاحظات عليه.

وتابع قائلاً: أيضاً لمجلس الشعب الحق في تشكيل لجان للتحقيق في أمر معين وإذا ما ظهر أثناء التحقيق وقوع مخالفات معينة (مسلكية – مهنية)، تحال الملفات إلى السلطة التنفيذية من رئيس مجلس الشعب لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين والمقصرين.

مما سبق يتبين أنه لا تنافر ولا تعارض بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل هناك تكامل وتنسيق، لذلك نقول إن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في خندق واحد لخدمة الوطن والمواطن.

المواطن بين دهاليز البيروقراطية وزواريب المركزية

| نبيل المالح

بداية أقول: نصحني البعض بالتوقف عن كتابة المقالات، لكون ما أكتبه فيه نقد وكشف للجوانب السلبية في حياة المواطن وبنيان الوطن، وإن في ذلك إثارة واستعداء للفاسدين والمفسدين الذين ازداد عددهم بشكل كبير غير مسبوق وخرجوا عن سيطرة الدولة وأصبح نفوذهم قوياً في مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها.

وأؤكد أن ذلك لن يمنعني من الاستمرار في الكتابة الناقدة والكاشفة لحالات الخلل والفساد والتقصير، وتقديم الرؤى والأفكار الصالحة الموضوعية والعملية التي اكتسبتها من خلال تجربتي الطويلة واجتهادي لأكون رجل دولة– أقول ذلك ليس بقصد التحدث عن نفسي وإنما بقصد دعوة أصحاب التجربة والخبرة والكفاءة للمساهمة في قضايا الوطن ولو بالكلمة.. وعلينا أن نتذكر ما قاله ابن رشد «لن يتقدم العرب إلا إذا غرست فيهم الحس النقدي».

لكن ما يشجعني ويدفعني لمعاودة الكتابة، ما أسمعه بين الحين والآخر عن التصدي لحالة فساد كبيرة وتوقيف المتورطين أو المنفذين لها على الرغم من نفوذهم القوي وسطوتهم الواسعة.

وأتمنى أن يأخذ هذا التوجه إطاراً منهجياً ضمن حملة وطنية واسعة للقضاء على الفساد بجميع أشكاله؛ بعد أن وصل إلى مستوى يكاد يعصف بالوطن كله.

أعود إلى عنوان المقال لأتحدث عن البيروقراطية والمركزية التي سادت إدارات الدولة ومؤسساتها كافة بحجة تطبيق القانون والنظام، وأصبح موظف بسيط يفسر القانون كما يشاء غير مكترث بمساءلة أو محاسبة؛ لأن رؤساءه يجهلون القانون وهم أيضاً يفسرونه على هواهم.

وأصبح المواطن في حيرة من أمره، فلا يجد مرجعاً يتمتع بالعلم والخبرة لمعالجة مشكلته، وأصبح هذا المناخ مرتعاً خصباً للفاسدين والمفسدين لابتزاز المواطن؛ لدرجة أصبح لكل معاملة تسعيرة معروفة وأصبح الدفع والقبض علناً من فوق الطاولة من دون خوف أو خجل. ومظاهر حياة هؤلاء الفاسدين تدل بوضوح على فسادهم، وتغني عن تحقيقات ومحاكمات طويلة قد لا تدينهم.

وسأتحدث عن مثال حي «عن البيروقراطية والمركزية من خلال مراجعتي شخصياً لإحدى دوائر الدولة المسؤولة عن الخدمات التي تهم المواطن وتحافظ على شكل الوطن وبنيانه، فبعد أن وجهت هذه الدائرة كتاباً إلى دائرة التنفيذ لدى عدلية دمشق تطلب فيه وقف إجراء قضائي تنفيذاً لحكم مكتسب الدرجة القطعية، وعندما راجعت مدير هذه الدائرة أقر بأن طلب وقف تنفيذ هذا الإجراء القضائي غير جائز، لكنه لم يستطع إقناع الموظف المختص الذي يقف وراء إصدار هذا الكتاب بتواطؤ مع شخص يسعى لتعطيل تنفيذه، وأقنع المدير بضرورة الإحالة على دائرة أخرى! وأخذت الإحالة إلى هذه الدائرة لكني لم أستطع تسجيلها في الديوان بحجة أنه يجب إحالتها من المدير، وسألت عن المدير فقيل لي إنه باجتماع في المحافظة، وراجعت معاونه الذي قال لي إنه غير مفوض بالتوقيع ولابد من تأشيرة المدير! والغريب أن لهذا المدير ثلاثة معاونين، ولا أحد منهم مفوض بالتوقيع عن المدير، رغم أن موضوع الإحالة روتيني وإجرائي لا يحتاج إلى قرار تنسيبي يجب أن يتخذه المدير.

وبعيداً عن المعاناة التي عشتها على مدار ثلاثة أيام– وأنا وزير سابق– أسأل: هل يجوز لديوان أي دائرة أو مؤسسة حكومية الامتناع عن تسجيل أي طلب أو شكوى لمواطن إلا بعد توقيعها من المدير؟ بالتأكيد لا يجوز ذلك مطلقاً ويجب على الجهة المعنية باستلام الطلبات والشكاوى وتسجيلها فوراً بغض النظر عن مضمونها، ويبقى حق المدير ومعاونيه محصوراً بالموافقة أو عدم الموافقة وفقاً للقانون والنظام.

وأسأل: هل مدير الدائرة أو المؤسسة هو مالكها ليحصر جميع الصلاحيات بيده بمركزية شديدة تعوق عمل الدائرة وتعطله وتربك المواطن بما يؤدي إلى هدر الوقت والجهد وينعكس سلباً على أداء هذه الدائرة ويضر بشكل مباشر وغير مباشر بالوطن والمواطن، لماذا يتم تسمية المعاونين إذا لم تعط لهم الصلاحيات؟

وأعتقد أن هذا هو حال معظم دوائر الدولة ومؤسساتها الذي جعل الوزير أو المحافظ أو المدير من نفسه مالكاً لها يعطي من يشاء ويأخذ ممن يشاء.

وللأسف رغم أنه تم إحداث وزارة للتنمية الإدارية، إلا أن الحال بقي على ما هو عليه– اللهم باستثناء بعض الإجراءات التي بقيت حبراً على ورق– وبقي صداها في الإعلام والندوات فقط.

لابد من ثورة إدارية منظمة ومنتظمة تقضي على البيروقراطية والمركزية، وتجعل محاربة الفساد في أول سلّم الأولويات، وتقضي على هؤلاء الفاسدين والمفسدين الذين أصبحوا ورماً سرطانياً خبيثاً في جسم الوطن لابد من استئصاله.

وإلا فإن داهليز البيروقراطية ستصبح ساحات كبيرة، وزواريب المركزية ستصبح نظاماً يسود جميع مناحي الحياة، وعند ذلك سيكون الوطن وبنيانه في خطر حقيقي.

وللحديث تتمة

باحث ووزير سابق

صابوني لـ«الوطن»: فصل من يقبل في المعهد ويثبت قيامه بالدراسة الأكاديمية ضمن القطر أو خارجه

«إينا وهبة» ترفضان قبول طلاب الماجستير للتسجيل على الدكتوراه والحجج «واهية»!

| فادي بك الشريف

انتقادات طلابية طالت بعض المعاهد في التعليم العالي التي أصبحت تغرد خارج السرب في آليات قبول الطلاب للانتساب إليها وخاصة الدراسات العليا، وكأنّ الجامعات السورية في واد وهذه المعاهد في واد آخر، حتى أصبح من المفترض تدخل وزارة التعليم العالي التي تشرف على هذه المعاهد لاتخاذ قرارات تنصف الطلاب وتضع حداً للمشكلات القائمة.

ورغم الأعداد الطلابية الكبيرة التي تتقدم للتسجيل إلى المعهد الوطني للإدارة العامة «INA» إلا أن هناك عقبات تواجه طلاب الدراسات العليا بعدم تمكنهم من التسجيل على المعهد رغم عدم حاجتهم إلى أي تأجيل لخدمة العلم علماً أن التسجيل هو لنواح تعليمية تدريسية بحتة والهدف من التسجيل هو التدريب والتطوير ورفع القدرات الذاتية عند المتدربين.

كما أن هذا الأمر ينطبق على المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) الذي بحسب ما أكده عدد من الطلاب يمنع حملة شهادة الماجستير من جامعة دمشق من التسجيل في درجة الدكتوراه من دون أي سبب علمي منطقي لهذا المنع، أي إن خريج جامعة دمشق يستطيع التسجيل في جميع جامعات العالم ويمنع من التسجيل في المعهد.

في السياق أكد نائب عميد المعهد الوطني للإدارة العامة «INA» جميل صابوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن اللائحة الداخلية للمعهد والمادة ٣٠ من اللائحة تنص على فصل المتدرب الذي يثبت قيامه بالدراسة الأكاديمية ضمن القطر أو خارجه، مضيفاً: إن المبرر لذلك هو أهمية تفرغ المتدرب إلى الدراسة والتدريب ضمن المعهد باعتبار أن المعهد ليس فقط ينحصر بالجانب التعليمي بل بالتدريبي أيضاً والذي يتطلب الحضور أثناء التدريب في الجهات العامة إضافة إلى الدوام في المعهد.

ولفت صابوني إلى أنه تم طرح هذا الموضوع خلال اجتماع مجلس المعهد الذي ترأسه وزير التعليم العالي وهو برسم الوزارة حالياً، كما تساءل بالقول ما دام الطالب يستطيع أن يوفق بين ظروف دراسته الأكاديمية مع الحضور والتدريب في المعهد، ما المانع من قبوله في المعهد في حال أكمل دراسته الأكاديمية سواء الماجستير أم الدكتوراه؟

> دراسة لرفع سن القبول لـ٤٠ عاماً وإلغاء شرط أداء خدمة العلم من الانتساب لـ/INA/

وعلى نحو متصل كشف صابوني عن طرح رفع سن القبول في الانتساب إلى المعهد إلى ٤٠ سنة بدلاً من ٣٥، كما هناك دراسة وضعها المعهد لإمكانية إلغاء شرط أداء خدمة العلم من الانتساب للمعهد، مبيناً أن هذا الموضوع سيتم البت فيه خلال اجتماع مجلس المعهد قريباً ليصار لرفعه إلى وزارة التعليم العالي، وذلك بعد أن طرحت «الوطن» مشكلة عدم السماح لغير المؤدي لخدمة العلم بالتقدم إلى المعهد.

وأوضح صابوني أن عدد الخريجين منذ فترة تأسيس المعهد عام ٢٠٠٢ وحتى العام الماضي بلغ ما يقارب الـ٦٠٠ خريج، كما أن الدفعة الأخيرة لخريجي المعهد عين منها ٧ خريجين في مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن المعهد منذ بداية إحداثه كان موجهاً للموظفين لتطوير الكادر الوظيفي، ولكن أسوة بالتجربة الفرنسية تم قبول شريحة الطلاب للتسجيل على المعهد سواء للموظفين أم غير الموظفين

وقال نائب عميد المعهد: إن الطالب يدخل سنة تحضيرية مدتها ٦ أشهر كمرشح، وفي حال نجاحه يصبح متدرباً لمدة سنتين ومعيناً حكماً في الوظيفة العامة للدولة إن لم يكن موظفاً، مضيفاً: إنه خلال فترة السنتين يكون المرشح عبارة عن موظف يتقاضى راتبه من الجهة الحكومية كفئة أولى، أما المتدرب غير الموظف فيحصل طوال فترة تدريبه في السنتين على منحة تعادل الحد الأدنى لراتب الفئة الأولى، منوهاً بأهمية المعهد في إعداد وتأهيل كوادر إدارية لدعم خطط تطوير وتحديث الإدارات العامة في الدولة.

وكان لفت صابوني إلى أنه قريباً سيتم الوقوف عند أبرز المسائل المهمة والتفاصيل الدقيقة والمطالبات والشكاوى الطلابية، مشيراً إلى السماح للراسبين بالدورات التحضيرية السابقة بالتقدم إلى امتحانات الدورة التحضيرية التي سيتم إجراؤها.

بعد توقف تزويد تجمع المنصورة بالمياه عبر الصهاريج أعطال الشبكة حرمت المواطنين من المياه

| القنيطرة- الوطن

يعاني أهالي تجمع المنصورة من مشكلة كبيرة بنقص المياه وهذه المعاناة لم تكن وليدة اللحظة بل هي قديمة ومنذ إحداث التجمع بعد النزوح القسري لأبناء القنيطرة من قراهم في الجولان السوري المحتل، وهذا الحال أيضاً لتجمع الكسوة الغربي والشرقي، وكانت محافظة القنيطرة تقوم بنقل المياه إلى الأهالي بواسطة الصهاريج، ما يكلف مبالغ مرهقة لخزينة مجلس مدينة القنيطرة تصل إلى مئات الملايين من الليرات، وفي الأول من الشهر السادس الجاري تم توقف الصهاريج عن إرواء المنصورة بعد جهوزية الشبكة التي تم تنفيذها مع مدينة الكسوة وذلك بعد جهود حثيثة من محافظة القنيطرة ومراسلات طويلة مع وزارة الموارد المائية حيث تم ربط التجمع مع شبكة الكسوة وتنفيذ المشروع الذي طالما كان يحلم به أهالي التجمع المذكور. وحسب المراسلات بين بلدية تجمع الكسوة الغربي والذي تتبع له المنصورة خدميا ومحافظة القنيطرة تبين أنه بتاريخ ٦/٢ تم ضخ المياه بالشبكة لمدة نصف ساعة فقط ولم يستفد منها أي مواطن من المنصورة لأن الشبكة كانت خالية من المياه وغير نظيفة وبعد يومين تماما تم ضخ المياه لمدة ساعة ونصف الساعة واستفاد منها نحو ١٠٪ وكانت غير نظيفة ولا تصلح للشرب كما برزت عدة أعطال وتم إصلاحها، وفي المرة الثالثة تم ضخ المياه يوم ٦/٨ وهذه المرة لمدة ساعتين وبرزت أيضاً عدة أعطال بالشبكة وانفجرت عدة خطوط وتم إيقاف المياه وذلك من أجل إصلاح الأعطال التي ظهرت في خطوط الشبكة علماً أنه لم يستفد من المياه سوى ٣٠ بالمئة من أهالي المنصورة، وحتى تاريخ ٦/١٣ لم يتم تزويد المواطنين بالتجمع بالمياه رغم إطلاق وعود من رئيس وحدة مياه الكسوة بإعطاء المنصورة اليوم (الخميس) الدفعة الرابعة حيث سيستقر الوضع ويخصص التجمع بثلاث ساعات كل يوم خميس.

كل ما أشرنا إليه موثق بكتاب بلدية تجمع الكسوة الغربي ورقمه ٢٤٩ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٣ وموجه لمحافظة القنيطرة والتي بدورها خاطبت وزارة الموارد المائية بنفس اليوم وبالكتاب رقم ١٣١١ بهدف توجيه الجهات المعنية لديها للإسراع بإصلاح الأعطال الحاصلة على الشبكة أثناء ضخ مياه الشرب للمواطنين بتجمع المنصورة بغية تأمين استمرارية وصول المياه بشكل مستمر لأبناء التجمع. وكانت محافظة القنيطرة قد خاطبت وزارة الموارد المائية بتاريخ ٢٠١٧/٦/٦ وبالكتاب رقم ١٢٨٦ للموافقة لإعادة تزويد أهالي تجمع المنصورة بالمياه بواسطة الصهاريج والتي توقفت مطلع الشهر الجاري مؤقتاً إلى حين عودة ضخ المياه بالشبكة ووصولها إلى المواطنين وذلك بسبب الحاجة والنقص الشديد حالياً بالمياه.

وبدأ... حصاد القمح في الحسكة

| الحسكة - دحام السلطان

بدأ مركزا شراء الحبوب «جرمز والثروة الحيوانية» في القامشلي المفتتحان على مستوى محافظة الحسكة، الاستقبال الفعلي لمحاصيل المنتجين من القمح منذ نحو خمسة أيام.

وقد أكد مدير فرع مؤسسة الحبوب المهندس عبيدة عبد الحميد علي، أن أمور التسويق تسير بشكل جيّد ولا منغصات تُذكر في عملية الشراء من المنتجين، وأن حجم الحبوب التي تم شراؤها من الفلاحين، وصل إلى أربعة آلاف و٥٢٨ طناً لغاية نهاية دوام يوم أمس الأول السبت.

وبيّن مدير الفرع أن فرع المؤسسة قام ببيع نحو ٤ ملايين و٧٣٠ ألفاً و٢٨ كيس خيش فارغاً للفلاحين عن طريق المركزين المذكورين من حجم الرصيد المدوّر لدى فرع المؤسسة، الذي بقي منه نحو ٨٤٠ ألفاً و١٦٧ كيساً فارغاً، مشيراً إلى أن أكياس الخيش تأتي تباعاً من مدينة حمص إلى فرع المؤسسة عن طريق الشحن البري.

وأضاف: إن حركة الشراء ووتيرة إقبال التسويق اليومي تبدو جيدة من الآن فصاعداً، وقد تمت بشكل فعلي منذ يوم أمس الأول السبت.